عاد الهدوء النسبي إلى الأسواق في منتصف الأسبوع الماضي

مابين وقف إطلاق النار وتوقعات خفض أسعار الفائدة .. بوادر الانفراجة الجيوسياسية تعيد تشكيل التوقعات الاقتصادية

ترامب يرشح خليفة لرئيس ((الاحتياطي الفيدرالي)) وباول يسلط الضوء على التضخم الناجم عن السياسات التجارية

الولايات المتحدة والصين تضعان اللمسات الأخيرة على الاتفاق التجاري والصادرات تتراجع بنسبة 5.2 %

استقرار مؤشر مديري المشتريات المركب لمنطقة اليورو عند 50.2 نقطة في يونيو والألماني يرتد إلى 50.4 نقطة

●●●●

((الناتو)) يتعهد برفع هدف الإنفاق الدفاعي بنسبة 5 % وسط تصاعد التوترات الجيوسياسية

أشار التقرير الأسبوعي لأسواق النقد الصادر عن بنك الكويت الوطني لهذا الأسبوع الى أن الولايات المتحدة والصين تضعان اللمسات الأخيرة على الاتفاق التجاري وأن الصادرات تتراجع بنسبة 5.2 % كما لفت الى أن بنك إنجلترا يحذر من سوق العمل ومخاطر التضخم وانخفاض التشديد الكمي وسط ارتفاع عائدات السندات البريطانية وتطرق الى أن ترامب يرشح خليفة لرئيس الاحتياطي الفيدرالي وباول يسلط الضوء على التضخم الناجم عن السياسات التجارية وكذلك تعهد حلف الناتو برفع هدف الإنفاق الدفاعي بنسبة 5 % وسط تصاعد التوترات الجيوسياسية وفيما يلي نستعرض أهم ماجاء في التقرير

التعليق على أداء الاسواق

عاد الهدوء النسبي إلى الأسواق في منتصف الأسبوع الماضي بعد وقف إطلاق النار في الشرق الأوسط، فيما تحول التركيز نحو إشارات السياسة النقدية، وبيانات الاقتصاد الكلي، والتطورات الجيوسياسية المتلاحقة. وفي الولايات المتحدة، أكد رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، جيروم باول، على موقفه الحذر تجاه التضخم، إلا أن الأسواق باتت تسعّر بشكل متزايد احتمال خفض سعر الفائدة في سبتمبر. وتراجع مؤشر مديري المشتريات المركب العالمي الصادر عن مؤسسة ستاندرد آند بورز هامشياً إلى 52.8 نقطة، في ظل استقرار قراءة مؤشر قطاع التصنيع عند 52.0 نقطة وتراجع مؤشر قطاع الخدمات إلى 53.1 نقطة. وانكمشت صادرات السلع بنسبة 5.2 % في مايو، فيما تم تعديل الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول من العام إلى 0.5- % على أساس سنوي. وسجل مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي ارتفاعاً بنسبة 0.2 % على أساس شهري. من جهة أخرى، انخفض مؤشر الدولار الأمريكي، الذي تراجعت قيمته بنسبة 10.2 % منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه، ليصل بذلك إلى أدنى مستوياته المسجلة منذ أوائل العام 2022. وفي كندا، استقر مؤشر أسعار المستهلكين الكلي عند 1.7 % في مايو، فيما تراجع مؤشر التضخم الأساسي إلى 3.0 %، وسجل الناتج المحلي الإجمالي انكماشاً بنسبة 0.1- % على أساس شهري. وتداول الدولار الأمريكي أمام الدولار الكندي بالقرب من مستوى 1.3689. أما في أوروبا، فقد ظل مؤشر مديري المشتريات المركب لمنطقة اليورو مستقراً دون تغيير عند 50.2 نقطة، إذ قابل التعافي المحدود الذي شهدته ألمانيا انكماش مستمر في فرنسا. وارتفع اليورو أمام الدولار الأمريكي إلى أعلى مستوياته المسجلة منذ سبتمبر 2021، ليصل إلى 1.1753. وفي المملكة المتحدة، استقر مؤشر مديري المشتريات المركب عند 50.7 نقطة، بينما ظل مؤشر أسعار المستهلكين مرتفعاً عند 3.4 %، وانخفضت عائدات السندات البريطانية لأجل 10 سنوات. وارتفع الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي ووصل إلى أعلى مستوياته المسجلة منذ أكتوبر 2021، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 2.0 % خلال الأسبوع ليصل إلى 1.3719. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تراجعت الأرباح الصناعية في الصين بنسبة 9.1 % على أساس سنوي في مايو، وسط أنباء عن توصل الولايات المتحدة والصين لهدنة تجارية. وفي الوقت ذاته، تباطأ معدل التضخم في أستراليا إلى 2.1 %، ما عزز التوقعات بقيام بنك الاحتياطي الأسترالي بخفض سعر الفائدة في يوليو. من جهة أخرى، ارتفعت أسواق الأسهم، حيث سجل مؤشرا ستاندرد آند بورز 500 وستوكس 600 الأوروبي مكاسب أسبوعية بنسبة 3.44 % و1.32 %، على التوالي. وارتفعت سندات الخزانة الأمريكية هامشيا، مع اشتداد انحدار منحنى العائد واتساع الفوارق بين سندات الخزينة لأجل سنتين ولأجل عشر سنوات، ولأجل خمس سنوات ونظيرتها لأجل 30 سنة، بنحو 86-~ نقاط أساس، في ظل تزايد النبرة التيسيرية من جانب مجلس الاحتياطي الفيدرالي. في المقابل، استقرت أسعار العقود الآجلة لمزيج خام برنت لشهر أغسطس بالقرب من 68 دولاراً أمريكياً للبرميل، مسجلة تراجعاً أسبوعياً بنسبة 12.0 % مع انحسار مخاطر الإمدادات في الشرق الأوسط.

الولايات المتحدة وكندا

أشار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى إمكانية تسريع ترشيحه لمن سيخلف رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول، مجدداً انتقاداته لباول ومشيراً إلى إدراج ثلاثة إلى أربعة مرشحين ضمن القائمة المختصرة. من جهته، أكد باول أمام الكونجرس الأمريكي الأسبوع الماضي أن الآثار التضخمية للرسوم الجمركية ما تزال غير مؤكدة ويصعب التنبؤ بتبعاتها، في ظل تعقيدات اقتصادية وجيوسياسية أوسع نطاقاً. من جهة أخرى، اقترح مجلس الاحتياطي الفيدرالي خفض نسبة الرافعة المالية التكميلية المعززة (eSLR) للمؤسسات المالية ذات الأهمية الكبرى في النظام المصرفي، عبر تقليص الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الخاص بالشركات القابضة إلى نطاق يتراوح بين 3.5 % و4.5 % (من 5 % في السابق)، وخفض النسبة نفسها للشركات التابعة للبنوك إلى النطاق نفسه (من 6 % في السابق). ومن المتوقع أن يؤدي الاقتراح إلى تقليص متطلبات رأس المال بنحو 13 مليار دولار أمريكي وخفض متطلبات الديون طويلة الأجل بنسبة 16 %. وقد حظي هذا المقترح بدعم نائبة رئيس الاحتياطي الفيدرالي للإشراف المصرفي، ميشيل بومان، في حين عارضه المحافظان بار وكوجلر، محذرين من مخاطر محتملة على الاستقرار المالي. وأنهى مؤشر الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع الماضي عند مستوى 97.401.

انخفض الإنفاق الاستهلاكي الأمريكي بنسبة 0.3 % في مايو، مسجلاً أكبر انكماش منذ يناير، ما يعكس ضعف فئات الإنفاق المختلفة على السلع والخدمات بصفة عامة. كما تراجع الدخل الشخصي، مدفوعاً بانخفاض التحويلات الحكومية، في حين انخفض معدل الادخار إلى 4.5 %. وفي المقابل، ارتفع مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي، وهو مقياس التضخم المفضل لدى الاحتياطي الفيدرالي، بنسبة 0.2 % على أساس شهري وبنسبة 2.6 % على أساس سنوي، بما يتسق مع اعتدال ضغوط الأسعار. وسجلت الأجور ارتفاعاً بنسبة 0.4 % للشهر الثاني على التوالي، إلا أن تباطؤ الطلب الاستهلاكي أثار مخاوف بشأن قوة الاستهلاك المحلي. وارتفع تضخم الخدمات الأساسية، باستثناء الإسكان والطاقة، بنسبة 0.1 % فقط. وفي الأسواق المالية، ارتفع منحنى العائد على السندات الأمريكية، في ظل تسعير أسواق عقود المبادلة لليلة واحدة إمكانية خفض الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة بحلول سبتمبر، استناداً إلى بيانات مؤشر أسعار المستهلكين والتداعيات الناجمة عن فرض الرسوم الجمركية.

وفقاً لوزير التجارة الأمريكي هوارد لوتنيك، قامت الولايات المتحدة والصين بإضفاء الطابع الرسمي على اتفاقية تجارية توثق تفاهم جنيف، الذي تلتزم بموجبه الصين بتوريد المعادن الأرضية النادرة الضرورية للتطبيقات الصناعية والدفاعية الأمريكية، على أن تقوم الولايات المتحدة بتخفيف الإجراءات المضادة بعد تنفيذ عمليات التسليم. في الوقت ذاته، يستعد الرئيس ترامب لإبرام ما يصل إلى عشر اتفاقيات تجارية جديدة بحلول 9 يوليو. من جهة أخرى، انخفضت صادرات السلع الأمريكية بنسبة 5.2 % في مايو لتصل إلى 179.2 مليار دولار أمريكي، مسجلة أكبر تراجع شهري منذ العام 2020، وسط اضطرابات ناتجة عن الرسوم الجمركية. وفي سياق منفصل، تم تعديل الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول من العام إلى معدل سنوي قدره 0.5- %، نتيجة للمراجعة التنازلية لبيانات الإنفاق الاستهلاكي، الذي نما بنسبة 0.5 % فقط مقابل 1.2 % كما أعلن سابقاً.

من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد الكندي بنسبة 0.3 % على أساس سنوي في الربع الثاني من العام 2025، وذلك بعد تسجيل الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً بنسبة 0.1 % في شهري أبريل ومايو، وفقاً للبيانات الأولية الصادرة عن هيئة الإحصاء الكندية. ويعكس هذا الانكماش ضعفاً واسع النطاق، لا سيما في قطاعي التصنيع (1.9- %) وتجارة الجملة، في ظل الاضطرابات المستمرة المرتبطة بالرسوم الجمركية. في المقابل، ظل مؤشر أسعار المستهلكين الكلي دون تغيير عند 1.7 % في مايو، بدعم من انخفاض أسعار البنزين بنسبة 15.5- % على أساس سنوي، بينما تراجع تضخم المأوى إلى 3 %. كما انخفضت مقاييس التضخم الأساسية – مؤشر أسعار المستهلكين المعدل ومتوسط مؤشر أسعار المستهلكين– إلى 3 %، وهو الحد الأعلى للنطاق المستهدف من قبل بنك كندا. وتزيد مؤشرات النمو الضعيف والتضخم المحدود من الضغوط قبيل اجتماع بنك كندا المقرر انعقاده في 30 يوليو، إذ تسعّر أسواق المبادلة احتمالية بنسبة 57 % للإبقاء على سعر الفائدة عند 2.75 %. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع الماضي أمام الدولار الكندي عند مستوى 1.3689.

أوروبا والمملكة المتحدة

استمر ركود القطاع الخاص في منطقة اليورو خلال شهر يونيو، إذ استقر مؤشر مديري المشتريات المركب الصادر عن مؤسسة ستاندرد آند بورز العالمية عند 50.2 نقطة، متجاوزاً بالكاد حاجز النمو، لكنه جاء دون توقعات الاقتصاديين التي رجحت وصوله إلى 50.5 نقطة. وعادت أنشطة الخدمات إلى مستوى 50.0 نقطة، فيما استقر قطاع التصنيع عند 49.4 نقطة، مسجلاً الشهر السادس والثلاثين على التوالي من القراءات دون مستوى 50 نقطة. أما في ألمانيا، فقد ارتفع مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 50.4 نقطة (مقابل 48.5 في مايو)، بدعم من تحسن قطاع التصنيع الذي وصلت قراءة مؤشره إلى 49.0 نقطة، مسجلاً أعلى مستوياته منذ أغسطس 2022. في المقابل، تراجع مؤشر مديري المشتريات المركب في فرنسا إلى 48.5 نقطة (مقابل 49.3 في مايو)، مسجلاً عاشر شهر على التوالي من الانكماش، مع تراجع مؤشر قطاع التصنيع إلى 47.8 نقطة. وتشير البيانات إلى تسجيل نمو محدود في الربع الثاني من العام على مستوى الكتلة، وسط استمرار تأثير حالة عدم اليقين التجاري، والتوترات الجيوسياسية، وضعف الطلب الخارجي، في وقت تقود فيه ألمانيا جهود إعادة تنشيط اقتصادها. وأنهى اليورو تداولات الأسبوع الماضي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.1719.

خلال قمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) التي عقدت في لاهاي، وافقت الدول الأعضاء على رفع الإنفاق الدفاعي إلى 5 % من الناتج المحلي الإجمالي، بما يشمل 3.5 % من النفقات الأساسية و1.5 % مخصصة للاستثمارات الأوسع نطاقاً، في خطوة تمثل زيادة كبيرة مقارنة بالهدف الحالي البالغ 2 %. ويعكس هذا التوجه تصاعد المخاوف بشأن التهديدات الروسية طويلة الأمد والمخاطر الأمنية العالمية. ومن المتوقع أن تفي جميع الدول الأعضاء البالغ عددها 32 بالحد الأدنى السابق البالغ 2 % خلال العام 2024، فيما تعهدت ألمانيا بقيادة جهود تعزيز القوة العسكرية التقليدية. كما أكد الإعلان على الالتزامات التي تنص عليها المادة رقم 5 وتعزيز الدعم لأوكرانيا، في حين أبدت كل من إسبانيا وسلوفاكيا تحفظات حول مدى واقعية الأهداف الجديدة. وسيعاد تقييم مسار الإنفاق الدفاعي في العام 2029، مع إدراج مساهمات المساعدات لأوكرانيا ضمن الأهداف الوطنية.

أكد محافظ بنك إنجلترا، أندرو بيلي، مخاوفه بشأن استمرار الضغوط التضخمية على المدى المتوسط، رغم تزايد المؤشرات على تباطؤ سوق العمل. وأبقت لجنة السياسة النقدية على سعر الفائدة عند 4.25 % الأسبوع الماضي، إذ أشار بيلي إلى أن نمو الأجور بدأ بالتراجع، لكنه ما يزال أعلى من المستويات المتوافقة مع المستوى المستهدف للتضخم البالغ 2 %، في وقت بلغ فيه مؤشر أسعار المستهلكين لشهر مايو 3.4 % على أساس سنوي. وأظهرت بيانات مؤشر مديري المشتريات لشهر يونيو تسجيل مؤشر مديري المشتريات المركب 50.7 نقطة، مع وصول مؤشر قطاع الخدمات إلى 51.3 نقطة، ومؤشر قطاع التصنيع إلى 47.7 نقطة، ما يعكس ضعف معدلات النمو واستمرار انكماش القطاع الصناعي. وتأتي هذه الأرقام بعد تسجيل الناتج المحلي الإجمالي في أبريل انكماشاً بنسبة 0.3- % على أساس شهري. ويقوم بنك إنجلترا حالياً بمراجعة وتيرة التشديد الكمي السنوية البالغة 100 مليار جنيه إسترليني، قبيل قراره المرتقب في سبتمبر، في ظل انحدار منحنى عائدات السندات على مستوى العالم وارتفاع عائدات السندات لأجل 30 عاماً. وأنهى الجنيه الاسترليني تداولات الأسبوع الماضي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3719.

آسيا والمحيط الهادئ

أكد رئيس مجلس الدولة الصيني، لي تشيانغ، مجدداً التزام بكين بالتحول نحو نموذج نمو يقوده الاستهلاك، مشيراً إلى أن الصين تبني "قوة استهلاكية ضخمة" مستفيدة من أسسها المتينة كقوة تصنيعية. وفي كلمته التي ألقاها خلال المنتدى الاقتصادي العالمي المنعقد في تيانجين، شدد لي على نمو الطلب المحلي، مستشهداً بقوة مبيعات التجزئة خلال شهر مايو، والاستجابة الكبيرة لخطة استبدال الأجهزة المنزلية، التي خصصت لها الحكومة 138 مليار يوان صيني (19.2 مليار دولار أمريكي). في الوقت ذاته، تواصل مؤسسة الاستثمار الصينية، صندوق الثروة السيادي للبلاد والبالغ حجمه 1.3 تريليون دولار أمريكي، تقليص انكشافها على الأصول الخاصة الأمريكية، في ظل تصاعد التوترات بين الولايات المتحدة والصين. وخفضت المؤسسة مخصصاتها للأصول البديلة إلى 48 % في العام 2023، أي أقل من هدفها البالغ 50 %، في خطوة تعكس توجها إستراتيجيا من بكين نحو تقليص ارتباطها بأسواق رأس المال الغربية. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع الماضي أمام اليوان الصيني عند مستوى 7.1726. تباطؤ التضخم الأساسي في طوكيو إلى 3.1 % في يونيو، واليابان تخفض إصداراتها من السندات طويلة الأجل بمقدار 22 مليار دولار أمريكي للسنة المالية 2025

الكويت

أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع القصير نتيجة للعطلة مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30565.

Currencies	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.1523	1.1454	1.1754	1.1719	1.1610	1.1900	1.1769
GBP	1.3451	1.3371	1.3771	1.3719	1.3610	1.3900	1.3723
JPY	146.10	143.75	148.05	144.65	142.50	145.70	143.16
CHF	0.8178	0.7958	0.8199	0.7990	0.7800	0.8100	0.7899

أسعار العملات

بنك إنجلترا يحذر من سوق العمل ومخاطر التضخم وانخفاض التشديد الكمي وسط ارتفاع عائدات السندات البريطانية

●●●●

انخفاض الإنفاق الاستهلاكي الأمريكي بنسبة 0.3 % في مايو وارتفاع مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي بنسبة 0.2 %

توقعات بانكماش الناتج المحلي الإجمالي الكندي بنسبة 0.3 % في الربع الثاني من العام ومؤشر أسعار المستهلكين لشهر مايو يستقر عند 1.7 %

شركات "إنجازات" و"نور" و"المساكن" و"مينا" الأكثر ارتفاعا

بورصة الكويت تغلق تعاملاتها على ارتفاع مؤشرها العام 145.11 نقطة

تداول 759ر1 مليون سهم عبر 35844 صفقة نقدية بقيمة 162.6 مليون دينار

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأحد على ارتفاع مؤشرها العام بواقع 145ر11 نقطة أي بنسبة 1ر75 في المئة ليبلغ مستوى 8438ر48 نقطة وتم تداول 759ر1 مليون سهم عبر 35844 صفقة نقدية بقيمة 162ر6 مليون دينار كويتي (نحو 531ر6 مليون دولار أمريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي بواقع 5ر98 نقطة أي بنسبة 0ر08 في المئة ليبلغ مستوى 7245ر13 نقطة من خلال تداول 469ر1 مليون سهم عبر 22647 صفقة نقدية بقيمة 60 مليون دينار (نحو 196ر1 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول بواقع 190 نقطة أي بنسبة 2ر12 في المئة ليبلغ مستوى 9153ر22 نقطة من خلال تداول 290 مليون سهم عبر 13197 صفقة بقيمة 102ر5 مليون دينار (نحو 335ر1 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) بواقع 39ر103 نقطة أي بنسبة 45ر1 في المئة ليبلغ مستوى 7256ر36 نقطة من خلال تداول 318 مليون سهم عبر 13353 صفقة نقدية بقيمة 2ر40 مليون دينار (نحو 4ر131 مليون دولار).

وكانت شركات (إنجازات) و(نور) و(المساكن) و(مينا) الأكثر ارتفاعا فيما كانت شركات (مراكز) و(الإماراتية) و(وثاق) و(معادن) الأكثر انخفاضا.

شركات (مراكز) و(الإماراتية) و(وثاق) و(معادن) الأكثر انخفاضا